وفقيه فقد لهم ما وجد منهم صالح بل صرح به اذا لم يبق منهم صالح يكون الولاية لغيرهم وح فهل يكون للامام ونائبه او للاقرب فالاقرب الى بني شيبة او له لا سيما في اهل مكة دينا وعلما محل نظر والاول هو الذي يتجه من الموافق لعقلهم في نقاد الاوقاف لشرط الواقفين اذ افسقوا انتقل الى الامام ونائبه حتى يوجد منهم صالح فتعود الولاية للصالح منهم والذي يظهر من كلامهم ان المراد بالصالح هنا العدل وهل تشترط العدالة الباطنة او يكفي ستور العدالة فيه نظر ويتجه ان يأتي فيه ما سيأتي في الناظر بشرط الواقف وهل اذا تعاب ما يحل بناني الصلاح محل نظر ايضا ويتجه فيه ايضا والحاصل ان جميع ما ذكروه في ناظر الوقف بشرط الواقف ينبغي ان يجري مثله هنا للنقص على ولايتهم من الشارع كما ان الناظر منصوص عليه ولايته من الواقف وبهذا كله لم ار من بنه على شيء منه مع شدة الاحتياج اليه انتهى **بجيرمي** تجب على من ترك مأمورا به سهوا كان يفوت به الحج وهو الوقوف بعرفة اولا كالواجبات والتمتع والقران وعلى من ارتكب محرما وقد يجب الدم على غير محرم كالولي بسبب ممتع مولية او قريبة او احصر وارتكب القصير المميز المحرم محظورا بخلافه اذا كان غير مميز فلا فيهما واحد منهما وان كان اثما فيما بخلاف اتلافه مال ادمي وكالاجنبي ولو حلالا ومستأجر ممتع الا بحرا وقربا عنه باذنه ولو اجارة ذمة فان لم يكن باذنه فالدم عليه لا بحر وتنفسخ اجارة العين في العمرة فتقع له بخلاف اجارة الذمة **وهي اربعة** اقسام مرتب مقدر او معدل ومخير كذلك فالمرتب ما لا يجزئ العدول عنه الى غيره الا عند العجز والمخير بخلافه والمقدر ما قدره الشرع بدل بشيء محدود والمعدل ما امر فيه بالتقويم والعدول الى غيره لكنا الترفيق واجبه القوم مطلقا اذ لا ملك لو ان ملك فالقسم الاول وهو المرتب المقدر واجب اصالة في ستة اسباب السبب الاول التمتع او احرم

اذا طيب غير مميز بخلافه اذا كان مميز ففيه تفصيل يعلم من محله ص

بالعمرة في اشهر الحج وحج من عامه وان افسده ولم يعد لاحرامه الى ميقات الآفاق ولم يكن من حاضري المسجد الحرام ومنزله فيما بينه وبين مكة مسافة تقصر عندها العود الى بلده ولو بعد سنين كثيرة لم يكن حاضرا والمراد بالدم الذي افاد تمتع ناويا الاستيطان بمكة بعد او جاوز الميقات غير مريد للنسك ثم اعتمر من عامه لم بمكة او قربها لعدم الاستيطان وما في الروضة والمجموع من انه لو جاوز الميقات مريدا للنسك ثم احرم بالعمرة متمتعا وبينه وبين مكة مرحلتان لزمه دمان للتمتع والاساءة وان لم يأت التمتع او دم واحد لزمه دم للاساءة فقط لفقد التمتع الموجب للدم اه معتمد وخرج بمستوطن محل احرامه كما يدل عليه المقابل واعتمد البلقيني ان من دخل مكة في غير اشهر الحج ثم احرم فيها لا يلزمه دم وليس كما قال ولو احرم آفاقي بالعمرة في وقت حج وانهاها ثم قرن من عامه لزمه دمان خلافا للسبكي في دم القران ولو عاد المتمتع الى ميقات عمرته اي الذي احرم منه بالعمرة احراما جائزا كان لم يحظر له الا قبيل دخول احرم كما في التحفة او الى مثل مسافته او الى ميقات آخر ولو دون مسافة الاول او مر حلالا من مكة كما في التحفة او من احرم كما في المحلية ولو بعد احرامه بالحج من مكة قبل فعل لمسنون سقط الدم ولم يسقط الدمان بالعود فيهما وذكر في متمتع قرن كما في الفتح وقال في التحفة والحاق بعضهم به افاقيا بمكة خرج منها لادنى الحل واحرم بالعمرة ثم خرج منها واحرم بالحج من مكة وخرج لادنى الحل فلا دم عليه ليس في محله لان المراد بالميقات ميقات الافاق وما الحق به بالمكي كما صرح به وبينته في شرح العباب اه ولو كرر المتمتع العمرة في اشهر الحج لم يلزمه الدم وقيل ما لم يحرم بالحج الدم او يدل ثم بأي بعمرة اخرى وقيل يلزمه مطلقا والمراد بالدم الواجب حيث اطلق جذعة ضان وان لم تستكمل سنة او عالها سنة وان لم تجذع او ثنية معز لها سنتان او سبع بدنة او بقرة سن الاولى خمس والثانية سنتان والاخرى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)